International
Task Force on Teachers
for Education 2030

إعداد المعلّمين من أجل المستقبل الذي نريد

الإعلان الختامي لمنتدى حوار السياسات الحادي عشر في خليج مونتيغو، جامايكا

في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

إعداد المعلّمين من أجل المستقبل الذي نريد

إنّ فريق العمل الدولي المعني بالمعلّمين في إطار التعليم 2030 (فريق العمل الخاص بالمعلّمين)، الذي اجتمع في خليج مونتيغو، جامايكا، بين 5-9 تشرين الثاني/نوفمبر حول موضوع "تعزيز تعليم المعلّمين: مطلب أساسي لجودة التدريس والتدريب والتعلّم"؛

إذ يشير إلى إعلان وزراء التعليم لمجموعة العشرين لعام 2018، "بناء توافق من أجل تنمية عادلة ومستدامة. إطلاق العنان لإمكانيات الناس"

وإذ يشير إلى الإعلان الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن تطبيق التوصيات المتعلقة بكوادر المعلمين (2018)، "التعليم ليس سلعة: المعلّمون، والحق في التعليم ومستقبل العمل"؛

وإذ يراعي استمرارية التوافق مع توصيات منظمة العمل الدولية/اليونسكو الصادرة في عام 1966 بشأن وضع المعلّمين، وتوصية اليونسكو في عام 1997 بشأن وضع أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، لاسيّما في ما يتعلّق بتعليم المعلّمين؛

وإذ يضع في اعتباره الفرص لضمان المثول الواضح لقضايا المعلّمين على جدول الأعمال العالمي في الاجتماع العالمي للتعليم (GEM) في بروكسل في كانون الأوّل/ديسمبر 2018، وفي المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك في تمّوز/يوليو 2019، والجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019، وفي عمل اللجنة التوجيهيه لهدف التنمية المستدامة الرّابع SDG 4 للتعليم 2030، اضافة إلى الاجتماعات الأخرى ذات الصلة بشأن هدف التنمية المستدامة الرّابع وأهداف التنمية المستدامة الأخرى؛

يوصي بأن ينظر الاجتماع العالمي للتعليم في القضايا التالية لإدراجها في الوثائق الّتي يتمّ إعدادها للمناقشة في المنتدى السياسي رفيع المستوى وتناقشها في الهيئات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك اللجنة التوجيهية لهدف التنمية المستدامة الرّابع:

- تكثيف جهود الشركاء الدوليين لوضع تعريفات وتصنيفات محكمة للمعلّمين المؤهلين والمدرَّبين، وتعزيز آليات التعاون وطرق إعداد التقارير لضمان الرصد الكامل للغاية "ج" من هدف التنمية المستدامة الرّابع.
- على الحكومات أن تضمن التمويل الكافي لجميع المقاصد ذات المنفعة العامة، بما في ذلك كوادر المعلّمين العاملة ، ولتحقيق ذلك ينبغي في المقام الأوّل توفير المخصصات المالية المحلية على أساس سياسات ماليّة عادلة اجتماعياً، واتخاذ التدابير الصارمة لمكافحة الفساد ومنع النفقات المالية غير القانونية، وتبني سياسات تخص المعلّمين تستند على الكفائة والفعالية وافضل ممارسات الاستخدام، وبحيث يتم اعتمادها بمشاركة كاملة من المعلّمين ومنظماتهم، مع استمرار التركيز على استقطاب الموارد الخارجية لتعزز الموارد المحلية المتوفرة.

وبالإضافة لما سبق، يتبنى فريق العمل الخاص بالمعلّمين التوجه التّالي:

1. سيتسم مستقبل التعليم بتغيّرات سّريعة في العولمة والهجرة والتغيير الديموغرافي والتقدم التكنولوجي، مما سيخلق فرصا وتحديات للمتعلّمين والمعلّمين. في الوقت نفسه، سوف تتأثرتلك التطورات بتزايد الاهتمام بالتغير المناخي والاستدامة البيئية. فهناك قلق كبير حول هذه الظواهر، فيما تتفاوت السياسات المترتبة على هذه الظواهر بين التفاؤل بالقادم وبين التخوف منه.

2. وإذ يُلاحظ أنّ المعلّمين يشاركون في تحمل المسؤولية الهائلة في التصدي لهذه التحديات في جانب إعداد الأجيال القادمة، فإن تأهيل المدرسين، بدءاً من اختيار المرشّحين خلال مرحلة التدريب قبل الخدمة ووصولاً إلى مرحلة التاهيل والتطوير المهني المستمر، مطلب أساسيّ لإعداد كادر تعليميّ بَأعداد كافية، يتسم بدافعية قوية ويمتلك مؤهّلات ومهارات عالية. ويُعتبَر التميزفي تعليم وتأهيل المعلّمين وسيلة فعالّة لزيادة جاذبية المهنة وبالتالي مكانتها.

3. خَلُص فريق العمل الخاص بالمعلّمين إلى أنّ تعليم وتأهيل المعلّمين لم يواكب إعداد معلمين جدد لمواجهة هذه التحديات المستقبلية، وبناءاً على ذلك يوصي بما يلي في مجال تعليم وتأهيل المعلمين:

أ. أنّ تقدمه مؤسّسات تعليمية معتمَدة، مجهزة بكادرمن الأساتذة المتخصصين ممن يُتقنون مهنة التدريس بجانبيه النظريّ والعمليّ؛

ب. أنّ يستند على أوصاف معرّفة بوضوح للكفايات المهنيّة المطلوبة للمعلّمين ومعلمي المعلّمين؛

ج. أن تكون سهلة المنال وذات كلفه مقبولة، وأن يتم توفيرها بالمجان بشكل تدريجي؛

د. أن تستقطب المتفوقين من خرّيجي التعليم العالي والثانوي، لتأمين مستوى رفيع من المرشحين؛

ه. ضمان التنوّع والمساواة بين معلّمي المعلّمين؛

و. إعداد المعلّمين بالشّكل الكافي لكي يتمكنوا من تعليم المهارات الأساسية؛

ز. إعداد المعلّمين بالشّكل الملائم لتعليم المهارات والمعارف والقيم ذات الصلة بالعالم المتغيّر، بما في ذلك التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، ومهارات العلاقات الشخصية ذات الصلة، والأساليب الجديدة للتعلّم، والنموّالاجتماعي-العاطفي؛

ح. تأسيس تعليم المعلّمين وفق مناهج حديثة ومتخصصة في مجال تعليم المعلّمين، باستخدام الأبحاث حول مواضيع مثل كيفية تعلّم الطلاب، واستخدام التكنولوجيا في التعليم، وفرص الصف المعاصر وتحدياته. كما يجب مواءمة مناهج تعليم المعلّمين مع المناهج الوطنيّة؛

ط. تدريب المعلّمين على تعليم الفئات المختلفة من المتعلّمين على أساس مبادئ المساواة والشمولية؛

ي. تمكين المعلّمين من تعليم المهارات اللازمة لسوق العمل في المستقبل، وتعليم القِيَم والمهارات التي تسمح بالنمو البدني والروحي والأخلاقي والفكري للأفراد من أجل تقدّم المجتمع والاقتصاد والمحافظة على البيئة؛

ك. إتاحة المجال للتطوير المهني المستمرّ في سياق إجازات مدفوعة الأجر للتعلم؛ والسماح بتبادل الخبرات الأجنبية وبناء شراكات مع قطاع الاعمال بهدف إكتساب مهارات إضافية؛

ل. أن يشْتَمل تعليم المعلّمين على الإرشاد، والمرافقة، وممارسة التفكّر، ومجموعات الممارسة، والمشاركة في البحوث، وبناء شراكات مع مؤسسات التعليم العالي كوسيلة لتطوير المعلّمين.

4. إضافةً إلى ذلك، ونظراً لزيادة انتقال المعلّمين، ينبغي أن تسمح أنظمة تعليم وتأهيل المعلمين بالانتقال عبر الحدود في المهنة، على أن تحكمها سياسات تضمن العمل اللائق للعمال المهاجرين والإدارة المنصفة للمعلّمين.

5. ينبغي أن يرتكز التدريس على الممارسة القائمة على الأدلّة. ويجب أن يشارك معلموا المعلّمين في تجسير الأبحاث والممارسات من خلال اختبار النظريّات الجديدة للتعليم والتعلم وتطويرها. وبما أنّ هذه المهنة قائمة على المعارف، ينبغي دعم المعلّمين والمدرّبين لتحديث رصيد معارفهم باستمرار.

6. تقدّم التكنولوجيا فرصًا هائلة لتوسيع نطاق المعارف ومدى ايصالها وتعزيز طرق التعلم المختلفة. كما أنها تطرح تحديات جديدة لمواجهة حالات الإجهاد النفسي وعدم المساواة والتنمّر عبر الإنترنت ونشر المعلومات المضلّلة. فالتكنولوجيا تدعم المعلّمين لكن يجب ألّا تحلّ مكانهم. بالتالي، وعليه فإن تعليم المعلّمين يجب أن يمكّن المعلّمين من استخدام التقنيات لدعم التعلّم في إطار تعليمي شمولي مرتكز على العنصر البشري.

7. لمعلّمي التعليم الفني والتدريب المهني دورٌ مميّزٌ في إعداد المتعلّمين للمستقبل، مما يتطلب أن يكون التطوير المهني لهؤلاء المعلمين مستمراً ومتساوياً في الجودة مع مستويات التعليم الأخرى، مع التركيز على سد الفجوة بين التعلم واحتياجات سوق العمل، وعلى فهم أحدث التطورات الصناعية، وأن يشتمل على التدريس في البيئة الصّفية وفي بيئة العمل الميداني.

8. وبما أن إعداد معلّمي التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة قد طال إهماله، فإنه ينبغي تدريب هؤلاء المعلّمين على المعايير المماثلة نفسها كما للمعلّمين الآخرين، ويجب توفير مسارات ميسرة من أجل تدريب الكوادر غير المدرّبة.

9. يؤدّي التقييم التكويني للمعلّمين دوراً مهمّاً في تحسين أداء المعلّمين، كما يمكن للتقييم التحصيلي النهائي أن يؤدّي دوراً في جعلهم مسؤولين عن جودة أدائهم. وعليه فإن تشجيع التقييم التكويني سيقود إلى تحفيز المعلّمين وتمكينهم.

10. كما يمكن لتقييم التعلّم أيضاً أن يؤدّي دوراً في مراقبة جودة التعليم؛ لكن ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار القضايا الهامة المتعلّقة بتكافؤ بيئات التعلم ومضامين التعلم الشمولية.

11. ينبغي أن يكون المعلّمون مسؤولين عن تطوّرهم المهني، وأن تكون أنظمة التعليم مسؤولة عن توفير الفرص المواتية لهم.

12. ينبغي تعزيز التعاون الدولي بشأن تعليم المعلّمين على النحو المحدّد في الغاية 4 "ج" حول المعلّمين في هدف التنمية المستدامة الرّابع.

بناء على ذلك، فإن الهدف هو تمكين المعلّمين من إعداد طلابهم لإدارة التغيير بشكل ناقد ونشط في المستقبل، ليتمكّنوا من تشكيل المستقبل العادل والمتكافئ كما يريدون.